تحليل العلاقة بين التجارة الخارجية البينية وبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للسعودية للمدة(2004-2021)

Analysis of the development of intra-regional foreign trade and some macroeconomic indicators for Saudi Arabia for the period (2004-2021)

م.م فواز فائق صليبي المسعودي
Fawaz Faiq Slibi
جامعة وارث الانبياء / كلية الادارة والاقتصاد
University of Warith Anbiyaa-Karbala
fawazn143@gmail.com

م.م حسن عبد الامير حسن
Hassan Abdul Amir Hassan
جامعة وارث الانبياء / كلية الادارة والاقتصاد
University of Warith Anbiyaa-Karbala
mmm1234587293@gmail.com

م.م أمير حاكم هادي
ameer hakim hadi
جامعة وارث الانبياء / كلية الادارة والاقتصاد
University of Warith Anbiyaa-Karbala
amyrhakmalwayly@gmail.com

المستخلص:

وفي ظل هذه التحولات وتجنباً للعزلة، لجأت بعض الدول إلى إقامة تكتلات فيما بينها سواء كانت دولاً متقدمة أو نامية. ولذلك، شهد الاقتصاد العالمي منذ التسعينات اتجاهاً نحو تشكيل التكتلات الاقتصادية وإنشاء مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية. ويعتمد إنشاء هذه التكتلات بشكل أساسي على الروابط والمصالح المشتركة التي تربط هذه الدول، وذلك نتيجة للمكاسب والمزايا العديدة التي تتضمنها هذه الكتلة وينتج عنها تحسين معدلات التبادل التجاري بين الدول الأعضاء وانتعاش التجارة الدولية. التجارة البينية فيما بينها نتيجة إزالة القيود والحواجز بينها وانتهاج سياسة موحدة تجاه الدول غير الأعضاء. يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على تحليل تطور التجارة الخارجية البينية السعودية للفترة (2004-2021)، وقد خصصنا في البحث دولة المملكة العربية السعودية نموذجاً، كاقتصاد المملكة العربية السعودية. تعتبر المملكة العربية السعودية اقتصادًا ريعيًا، حيث تتمتع المملكة العربية السعودية باقتصاد قائم على النفط وسيطرة حكومية قوية. وهي تسيطر على الأنشطة الصناعية الرئيسية وتمتلك أكثر من 18% من احتياطي النفط في العالم. فهي أكبر مصدر للنفط وتلعب دورا قياديا في منظمة أوبك، على الرغم من تراجع نفوذها في السنوات الأخيرة. كما تمتلك السعودية أكبر إمدادات غذائية في الشرق الأوسط حسب التجارة، فعلى سبيل المثال، تحتوي مستودعات الدقيق التابعة للمؤسسة العامة للحبوب على أكثر من 3.3 مليون طن من القمح، لكن السعودية، كغيرها من دول العالم، لا تزال تواجه ظروف صعبة..

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية البينية، بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ، اقتصاد السعودية.

Abstract:

In light of these transformations, and to avoid isolation, some countries have resorted to establishing blocs among themselves, whether they are developed or developing countries. Therefore, since the 1990s, the global economy has witnessed a trend towards the formation of economic blocs and the establishment of free trade areas and customs unions. The establishment of these blocs depends mainly on the ties and common interests that bind these countries, as a result of the many gains and advantages that this bloc includes and results in improving the rates of trade exchange between member countries and the recovery of international trade. Intra-trade between them is the result of removing restrictions and barriers between them and adopting a unified policy towards non-member countries. This research aims to shed light on the analysis of the development of intra-Saudi foreign trade for the period (2004-

2021), and in the research we have allocated the state of the Kingdom of Saudi Arabia as a model, as the economy of the Kingdom of Saudi Arabia. Considered a rentier economy, Saudi Arabia has an oil-based economy and strong government control. It controls major industrial activities and owns more than 18% of the world's oil reserves. It is the largest oil exporter and plays a leadership role in OPEC, although its influence has declined in recent years. Saudi Arabia also has the largest food supplies in the Middle East by trade. For example, the flour warehouses of the General Grain Corporation contain more than 3.3 million tons of wheat, but Saudi Arabia, like other countries in the world, is still facing difficult conditions.

Keywords: Intra-foreign trade, some macroeconomic indicators, Saudi economy.

1- المقدمة:

تشكل التجارة الدولية العمود الفقري للاقتصاد العالمي وأهم حلقة وصل بين الدول. وتحتل مكانة بارزة في ظل الأحداث والتغيرات المتسارعة في عالم يتسم بتعقيد وترابط العلاقات والاتجاه المستمر نحو تدويل الحياة الاقتصادية، على اعتبار أن الحدود الوطنية لم تعد كافية لنمو القوى المنتجة، وبالتالي فإن الإغلاق لن يسمح لها بتحقيق أهدافها وتحقيق النمو وتحسين قدرتها التنافسية. لقد أصبح من الضروري بشكل متزايد الانفتاح على العالم الخارجي، والتفاعل وسط الأحداث والتعقيدات، والمساهمة في التبادلات الدولية، وذلك تماشيا مع الدور المتنامي للمؤسسات الدولية، حيث اهتم الاقتصاديون بدراسة التجارة الخارجية لأنها إحدى أهم مصادر الثروة. وفي الدول بسبب زيادة كمية الصادرات مقارنة بكمية الواردات، زادت أهمية التجارة الخارجية في هذه المرحلة لغرض مساهمتها في زيادة تدفق الأموال في الدول. وصاحب هذه المرحلة انخفاض في الواردات، وأصبحت التجارة البيئية العربية مهمة في الوقت الحاضر حيث ساهمت في زيادة التعاون. مشترك بين الدول العربية لأنه مدخل لتطوير اقتصاداتها وتعزيز العلاقات الخارجية بين الدول.

2- منهجية البحث:

ولغرض الوصول إلى أهداف وغايات البحث تم اعتماد المنهج الاستنباطي لتوضيح كل الجوانب النظرية للدراسة، والمنهج الوصفي التحليلي الذي يساعد على تسهيل المقارنة بين الواقع النظري للدراسة ، والواقع الميداني للاقتصاد في المملكة السعودية.

2-1 مشكلة البحث:

تعد تجربة المملكة السعودية النموذج الامثل للتجارة البينية والذي كان ناتج عن عدد من المحاولات المتكررة والمتعاقبة لوصوله الى التجارة البينة وهذا ما ادى الى زيادة حجم التجارة الخارجية بين الدول الاعضاء .

2-2 هدف البحث:

- تسليط الضوء على الأساس النظري للتجارة الخارجية واهميتها .

- كشف العلاقة بين التجارة الخارجية والتجارة البينية.

- دراسة تجربة المملكة السعودية واستعراض اهم تداعياتها على الساحة الدولية والداخلية في مسيرة التجارة الخارجية

2-3 فرضية البحث:

نطلق البحث من فرضية مفادها :-

- التجارة الخارجية هي اندماج مجموعة من الدول التي ترتبط بينهم علاقات اقتصادية من اجل تحقيق منفعة اقتصادية.

- ان دعم وتسهيل التجارة الخارجية يساعد في تسهيل التجارة البينية..

2-4 حدود البحث المكانية والزماني:

ستكون المملكة السعودية هي البعد المكاني للبحث ، وتشمل الحدود الزمنية المدة (2004-2021).

2-5هيكلية البحث:

وللإحاطة بجوانب البحث تم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب تليها استنتاجات وتوصيات على النحو الآتي:

المطلب الأول: (مفهوم التجارة الخارجية ، اهمية التجارة الخارجية ، اسباب قيام التجارة الخارجية) .

المطلب الثاني: (مفهوم التجارة البينية، اهمية التجارة البينية، اسباب ضعف التجارة البينية).

المطلب الثالث: تحليل التجارة الخارجية البينية وبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للسعودية للمدة(2004-2021).

المطلب الأول:

3- مفهوم التجارة الخارجية ، اهمية التجارة الخارجية ، اسباب قيام التجارة الخارجية

3-1 مفهوم التجارة الخارجية:

تعتبر التجارة الخارجية أحد الركائز الأساسية للبنية الاقتصادية، وهو أحد الأنشطة الاقتصادية التي تسمح بالارتقاء بالاقتصاد، ينشأ نتيجة انتقال السلع والخدمات وانتقال عوامل الإنتاج كالعمالة ورأس المال دولياً، مما يؤدي إلى رفع مستوى الرفاه الاقتصادي، بحسب توفر الموارد والمزايا التي يتخصص بها. . يمكن لكل شخص أن يستفيد من المزايا التي تتمتع بها الدول، حيث أن التجارة الخارجية لها دور مهم في رفع مستوى الدخل، وهدفها الأساسي من التجارة الخارجية هو توفير السلع والخدمات لتلبية الاحتياجات المحلية من أجل التخلص من الفائض من خلال التبادلات التجارية المختلفة، وميزة التجارة الخارجية تمكن كل دولة من الاستفادة من المزايا التي تتمتع بها الدول الأخرى (Ghazi:1999,p43).

وتعرف ايضا التجارة الخارجية بأنها عملية التبادل التجاري التي تتم بين الدولة ودول العالم الأخرى لغرض تحقيق منافع اقتصادية لكلا الطرفين، مما يؤدي الى توسيع مستوى السوق الداخلي الى مستوى السوق الدولي وبالتالي يمكن مقارنة الاسعار الداخلية في دول مختلفة بالأسعار العالمية (Jameel: 2014, p. 217).

وكذلك تعرف التجارة الخارجية بأنها تعني مجموع العمليات الاقتصادية المحددة بتبادل مدخلات ومخرجات عمليات الانتاج(Muhammad: 2007, p. 7).

من خلال التعريفات السابقة يستنتج أن التجارة الخارجية هي شكل من أشكال المعاملات التجارية مثل حركة رؤوس الأموال والأفراد، وحركة السلع والخدمات، وبالتالي توسع سوق التبادل الاقتصادي الجغرافي من أجل تحقيق المنافع المتبادلة بين الأطراف المتبادلة، وهناك اختلاف في القوانين من دولة إلى أخرى.

3-2 اهمية التجارة الخارجية:

تكتسب التجارة الخارجية أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية للدول، حيث ازداد حجم التجارة العالمية في العقود الأربعة الأخيرة بعد الحرب العالمية الثانية، وتتمثل أهدافها فيما يلي: انظر في ذلك:((Mustafa: (Karim: 1990, p. 351) :1988, p. 15)

1-تعتبر التجارة الخارجية بالنسبة لجميع الدول هي المحدد الرئيسي للرفاهية الاقتصادية، وذلك لوجود علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والدخل القومي، ونمط الإنتاج، والرفاهية الاقتصادية.

2- تختلف أهمية التجارة الخارجية نسبياً من دولة إلى أخرى إذا تم أخذ الدول منفردة.

3- تعتبر التجارة الخارجية مؤشراً لقدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لأن هذا المؤشر يرتبط بإنتاجية الدولة وقدرتها على التصدير ومستوى دخلها وكذلك قدرتها على الاستيراد، وهذا وينعكس ذلك على البلاد من حيث العملات الصعبة، مما يؤثر على الميزان التجاري.

4- تؤدي التجارة الخارجية إلى زيادة رفاهية الأفراد، وتحسين الأذواق، وإشباع كافة الرغبات، وإشباع الحاجات.

5- التجارة الخارجية تؤدي إلى إزالة الحدود واختصار المسافات، مما يجعل العالم كالقرية الجديدة، مما يؤدي إلى قيام العلاقات الدولية بين الدول.

6 - تحقيق التوازن في السوق الداخلي نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب.

7 - التجارة الخارجية تؤدي إلى صرف فائض الإنتاج بما يتجاوز احتياجات السوق المحلية.

3-3 اسباب قيام التجارة الخارجية:

سبب ظهور التجارة الخارجية في التبادل الدولي هو التخصص وتقسيم العمل. تتخصص كل دولة في إنتاج سلعة ما حسب توفر الموارد الطبيعية والاقتصادية، وهذا يؤدي إلى إنتاج السلع والخدمات بأسعار أقل من تكاليف إنتاجها في الدول الأخرى. أي أن ظاهرة التخصص ترتبط بظاهرة التبادل الدولي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج، وبالتالي فإن الدولة التي تتخصص في إنتاج سلعة ما ستنتج أكثر مما تحتاج إليه وقد تتخلى عن إنتاج سلعة لا تحتاجها. يحتاج. وهم متخصصون في الإنتاج مما يؤدي إلى التجارة بينهم. وبدون التخصص لن يكون هناك سبب لممارسة التجارة. (Ben Harkou: 2018, p. 11).

ويمكن تلخيص اسباب قيام التجارة الخارجية بما يلي: انظر في ذلك: (Karim, previous source, p. 10) (Hassani: 2021, p. 4)

1- السبب الرئيسي لحدوث التخريج هو التخصص. ويرجع ذلك إلى الجمع بين الموارد الطبيعية والموارد الاقتصادية، فضلا عن العوامل الجغرافية والمناخية، فضلا عن الاعتماد على رأس المال من حيث الكمية والنوع ومهارة العمال.

2- من أسباب قيام التجارة الخارجية رفع مستوى المعيشة محلياً مما يؤدي إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي وبالتالي زيادة الدخل القومي.

3- من أسباب قيام التجارة الخارجية رفع مستوى المعيشة محلياً مما يؤدي إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي وبالتالي زيادة الدخل القومي.

4 - فرض الرسوم الجمركية على الواردات بغرض حماية المنتجات المحلية يؤدي إلى اختلاف الأسعار بين الدولة المصدرة والدولة المستوردة. وبالتالي تتغير الأسعار من أجل تغطية نفقات السلعة، ويعتمد تحمل عبء الضريبة على ظروف العرض والطلب على السلعة ومرونتها.

5- الاختلاف في نسبة التكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية في الدول يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج للسلع في دولة ما، على عكس دولة أخرى، إذا كان ارتفاع نسبة تكاليف الإنتاج يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج للسلع.

المطلب الثاني:

4- مفهوم التجارة البينية، اهمية التجارة البينية، اسباب ضعف التجارة البيني

4-1 مفهوم التجارة البينية:-

يعد تطوير التجارة العربية البينية أحد الأهداف الرئيسية التي سعت برامج التعاون الاقتصادي العربي والخطط المشتركة إلى تحقيقها منذ إنشاء جامعة الدول العربية، حيث اتخذت الدول العربية عددا من المبادرات العملية لتطوير التجارة العربية البينية. (Abdul Razzaq: 2011, p. 97).

لذلك، يمكن تعريف التجارة البينية على أنها تمثل الصادرات والواردات المرئية وغير المرئية بين الدول الأعضاء في الكتلة الاقتصادية، وتؤدي التجارة البينية إلى تأثيرين: خلق التجارة وتحويل التجار. وكما هو معروف فإن التجارة البينية تمثل تبادل السلع بين الدول العربية وتدفق الصادرات والواردات إلى أسواق الدول العربية من خلال إلغاء القيود والرسوم الجمركية وغير الجمركية. كما يمكن تعريف التجارة البيئية بأنها شكل من أشكال التجارة الخارجية التي تتم بين الدول المتجاورة والتي لها حدود مشتركة ومعترف بها دولياً وغير منتهكة، تتم من خلالها عمليات التصدير والاستيراد لمختلف السلع والخدمات. (Ahmed: 2022, p. 5).

من خلال التعاريف السابقة نستنتج ان التجارة البينية هي عبارة عن تبادل السلع والبضائع والمنتجات بين مجموعة من الدول المجاورة التي تخضع لنظام سياسي وجغرافي.

4-2 أهمية التجارة البينية:-

لا يقتصر دور التجارة البيئية على تحويل الصادرات إلى دخل أجنبي يلبي احتياجات الاستثمار والاستهلاك، بل يمتد ويشتمل على وظيفة أخرى للتجارة الخارجية وهي الوظيفة الإنتاجية من خلال الإمكانيات التي تنتجها فرص التصدير لزيادة الإنتاج والدخل ويمكن تمثيل اهميتها بما يأتي :انظر في ذلك: (Sabrina: 2015, p. 107) (Zaray: 2018, p. 54).

1 -تحسين إنتاج المنتجات الصناعية والزراعية المصنعة بحيث تحل محل المنتجات المماثلة للسلع الأجنبية التي تدخل السوق.

2- تأمين وتشغيل القدرات الإنتاجية التي أنشئت في الفترات السابقة والتي عانت فيها من التوقف بسبب عدم توفر الأموال اللازمة لمواصلة الإنتاج، والمتمثلة في النقل والتغليف والتسويق وغيرها.

3 - توسيع نطاق التجارة البينية لتحقيق النتائج المرجوة والاستفادة من فوائض الدول المختلفة.

4- زيادة الصادرات الزراعية والصناعية مع اشتداد المنافسة في الأسواق الخارجية وتفاقمها الإجراءات المالية.

4-3اسباب تراجع التجارة البينية :

وترجع أسباب تراجع وضعف التجارة البينية إلى عدة عوامل سياسية واقتصادية وجغرافية وغيرها، وقد لعبت هذه العوامل دوراً مهماً في التأثير على حجم التجارة البيئية، حيث أن إزالة هذه العوائق والتخفيف من حدتها سيساعد على تنميتها. ولكن من الصعب تغيير بعض هذه المعوقات نظرا لطبيعة الدول العربية، لذا يمكن تلخيص أسباب ضعف التجارة البيئية فيما يلي: انظر في ذلك (Muhammad: 2005, p. 149) (Riyadh: 2016)

1- إن حصة التجارة البينية الإقليمية صغيرة مقارنة بالتجارة العالمية، وبالتالي فإن المفتاح الرئيسي لزيادة التجارة البيئية هو زيادة حصة البلدان الفردية في التجارة العالمية.

2- يعد زيادة تنوع الصادرات العربية أحد العوامل الأساسية لزيادة التجارة البينية. هناك أنواع من المنتجات المهمة في التجارة لا تنتجها الدول العربية على الإطلاق، وإذا أنتجتها فإن تنافسية سعرها أو جودتها تدفع الدول العربية المستوردة إلى طلبها من الدول الأخرى المنتجة لها.

3 - تخلف الهياكل التسويقية في معظم الدول العربية، وهو ما ينعكس في بدائية الخدمات التسويقية المتاحة وعدم ملاءمتها للمواصفات العالمية المطلوبة من حيث الجودة، فضلا عن عدم توافر المعلومات التسويقية و طرق الإعلان والترويج.

4 - ضعف البنية التحتية في بعض الدول، مما يعيق تسهيل حركة التجارة البينية بينها، مثل ضعف وسائل النقل بين الدول. ويؤدي ذلك إلى ارتفاع تكلفة النقل وبالتالي يؤثر على أسعار الصادرات البيئية التي تصبح أغلى نسبيا مقارنة بأسعار المنتجات المستوردة من الدول الصناعية الكبرى.

5- تختلف الأنظمة الاقتصادية للدول، فبعضها يسيطر عليه النظام الخاص والبعض الآخر يسيطر عليه القطاع العام، مما يجعل آلية التعاون والتفاوض بين القطاعين غير منتجة وغير فعالة من حيث زيادة التجارة رغم تأثير القرارات الاقتصادية والتجارية لمعظم الدول وفقا لحكوماتها.

المطلب الثالث:

5- تحليل التجارة الخارجية البينية وبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للسعودية للمدة(2004-2021)

5-1 نظرة عامة عن اقتصاد المملكة العربية السعودية

1- المكان والمساحة:

تقع المملكة العربية السعودية في أقصى الجنوب الغربي من قارة آسيا، حيث يحدها من الغرب البحر الأحمر، ومن الشرق الخليج العربي، ومملكة البحرين، والمملكة العربية المتحدة الإمارات ودولة قطر، ومن الشمال دولة الكويت والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية العراق، ومن الجنوب سلطنة عمان والجمهورية اليمنية. تشكل المملكة العربية السعودية أربعة أخماس شبه الجزيرة العربية، وتقدر مساحتها بأكثر من 2, 250, 000 كيلومتر مربع. تحتل المملكة العربية السعودية الجزء الأكبر من شبه الجزيرة العربية، وتتكون من سهول صغيرة على ساحل البحر الأحمر، وتتبعها من الشرق سلاسل جبلية تمتد على طول البلاد وهي جبال الحجاز. وعسير التي يزيد أقصى ارتفاع لها عن (2000م) ثم الصحاري والهضاب الصخرية في الوسط (90% من المساحة العامة) وأكبرها صحراء النفود شمالاً والربع الخالي جنوباً. أما في الشرق وعلى طول ساحل الخليج العربي فتمتد سهول ساحلية واسعة (وزارة الخارجية السعودية( ) www.mofa.gov.sa/ar/ksa/pages/default.aspx

2- الإشكاليات الاقتصادية:

يعتبر اقتصاد المملكة العربية السعودية اقتصادًا ريعيًا، تتمتع المملكة العربية السعودية باقتصاد قائم على النفط وسيطرة حكومية قوية على الأنشطة الصناعية الكبرى. تمتلك المملكة العربية السعودية 18% من احتياطيات النفط المؤكدة في العالم، وتعد أكبر مصدر للنفط، وتلعب دوراً رائداً في أوبك على الرغم من تراجع نفوذها في السنوات الأخيرة، إلا أن الاقتصاد السعودي شهد استقراراً نسبياً على مدى العقود الماضية، حيث أنها لا تعاني من مشاكل اقتصادية خطيرة، سواء ارتفاع معدلات التضخم، أو عجز كبير في الموازنة الحكومية، أو عجز مزمن في الميزان التجاري، علاوة على ذلك، لم يشهد سعر صرف الريال السعودي تغيرات كبيرة بسبب ارتباطه الوثيق بالدولار الأمريكي واعتماد استقراره على صادراته الضخمة من النفط الخام (Menem: 2020, p. 7)، واجه الاقتصاد السعودي العديد من المعوقات إلا أنه بعد اكتشاف النفط ارتقى لمواجهة المعوقات وتعديل البنية الاقتصادية ورفع مستوى أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة لأن التجربة التنموية السعودية تعتبر تجربة متميزة بين تجارب المملكة. الدول المنتجة والمصدرة للنفط، حيث تهدف المملكة إلى زيادة حجم اقتصادها وخلق بيئة استثمارية جاذبة. وتنويع اقتصادها في ظل التطور السريع للتقنيات التقنية الحديثة التي أحدثتها ليكون لها أثر واضح على كافة جوانب حياة الأفراد والمجتمعات حول العالم، وتحويل هذه المجتمعات من العمليات والأنشطة الاقتصادية التقليدية إلى الاقتصاد الرقمي. العمليات والأنشطة، وتعد هذه إحدى أهم الفرص لتعزيز قدرات القطاعات غير الأساسية التي تساهم في تطوير وتنويع الاقتصاد، وقد سجل اقتصاد المملكة العربية السعودية معدلات نمو قوية للغاية في السنوات الأخيرة، مستفيداً من ارتفاع أسعار النفط وإنتاجه، ونشاط القطاع الخاص القوي، وزيادة الإنفاق العام. كما أدى ارتفاع أسعار النفط وزيادة إنتاج النفط إلى تحقيق فوائض ضخمة في الحساب الخارجي. والمالية العامة، في حين انخفض الدين العام إلى مستويات منخفضة للغاية (Ismail: 2017, p. 587) ، ومع ذلك، فإن الانخفاض الكبير في أسعار النفط منذ عام 2014 يمثل مخاطر كبيرة، حيث لا يزال اقتصاد المملكة 3 قضايا تجارية، وتمتلك المملكة العربية السعودية أكبر مخزون غذائي في الشرق الأوسط، بحسب وزارة التجارة. فعلى سبيل المثال تحتوي مستودعات الدقيق التابعة للمؤسسة العامة للحبوب على أكثر من 3.3 مليون طن من القمح، ولا تزال المملكة كغيرها من دول العالم تواجه ظروفاً صعبة بسبب تفشي فيروس جائحة كورونا، لذا لا بد من توسيع آفاقها في إدارة القطاع الزراعي من خلال توسيع القاعدة الزراعية، ودعم المشاريع الصغيرة العاملة في مجال التصنيع الغذائي، ودعم الجمعيات. الاستثمار الزراعي والبنية التحتية، وجائحة كورونا تمثل فرصة لمراجعة مسار التغيير الهيكلي والتنوع الاقتصادي للمملكة من خلال ثلاثة مكونات رئيسية: نمو الصادرات والإيرادات غير النفطية، وكذلك مدى مساهمة القطاع الخاص يوظف القوى العاملة الوطنية. (Ahmed, p.1) ، وارتفعت الإيرادات غير النفطية بشكل ملحوظ من 72 مليار ريال عام 2009 إلى 332 مليار ريال عام 2019، في حين لم ترتفع الصادرات غير النفطية بنفس المعدل، بما في ذلك مؤشر الإنتاج الصناعي الذي انخفض من 171 نقطة بداية عام 2018 إلى 134 نقطة. نقطة في نهاية شهر فبراير. كما تراجعت أعداد العمالة المنزلية العاملة في القطاع الخاص رغم دخول أعداد كبيرة إلى سوق العمل خلال العامين الماضيين، في ظل زيادة التوظيف في القطاع العام خلال الفترة ذاتها، ما أدى إلى ارتفاع الرواتب الحكومية إلى مستويات قياسية تجاوزت 500 مليار ريال. كما أن لها تأثيراً سلبياً على الإنفاق العام، لذلك يجب مراجعة بعض المشاريع الحكومية الكبرى وقدرتها على تنويع الاقتصاد في الوقت

الحاضر، أو التركيز على المبادرات الحكومية الكبرى في إطار رؤية 2030، والتي من المتوقع أن تحقق أكبر قدر من النجاح. المساهمة من خلال تنويع الاقتصاد.(Ahmed, previous source, p. 2).

2-5 التجارة الخارجية البينية:

1- السياسات المؤيدة للتجارة الخارجية البينية :

وتمثلت الاتفاقيات التجارية للمملكة العربية السعودية باتفاقيات التجارة الدولية وهي منظمة التجارة العالمية (2005) وكذلك اتفاقيات التجارة الإقليمية وهي الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي 1981 وتطورت في (2001)، وكذلك اتفاقيات التجارة الثنائية وهي (دول رابطة التجارة الحرة الأوروبية، دول الافتا (2014)، وأن العلاقات بين العراق والمملكة العربية السعودية لها أهمية خاصة لأسباب عديدة أهمها الثقل الذي يتمتع به كلا البلدين في منطقة المشرق العربي. (www.elsevier.com/locate/aebj) ، وذلك لأهمية هذين البلدين في التفاعلات السياسية نظراً لمكانتها من حيث المساحة والسكان والإمكانات الاقتصادية، مما جعلها محوراً سياسياً واقتصادياً مهماً في الثمانينيات، ومع ذلك، لوحظ أنه منذ عام 1995 بدأت المملكة العربية السعودية في تخفيف إجراءاتها تجاه العراق، وأنه على الرغم من عدم استعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلا أن العلاقات الاقتصادية بدأت في التحسن حيث استورد العراق مختلف أنواع البضائع من السعودية وفق برنامج النفط مقابل الغذاء الذي تنفذه الأمم المتحدة منذ العام (1996)(Mahmoud: 1987, p. 11).

2- مؤشرات التجارة الخارجية البينية للسعودية للمدة 2004-2021

أ - تحليل الصادرات والاستيرادات:

1- تحليل الصادرات السعودية

ويمكن أن تعرف الصادرات وهي العمليات التي يقوم بها المقيمون وغير المقيمين في البلاد على السلع والخدمات، وبعد الانفتاح الأجنبي على السلع والخدمات المنتجة في البلاد مما يؤدي إلى زيادة دخل البلاد، أي أنه عامل مكمل لإجمالي الإنفاق بواسطة التأثير المضاعف (Mahmoud, previous source, p. 12)، يبين الجدول (1) انه في عام 2004 سجلت صادرات السعودية بقيمة (494,702,000) مليون ريال، ثم ارتفعت قيمة صادراتها من (2005 - 2007) وبالتدريج حيث بلغت صادراتها في سنة 2007 بقيمة(934,321,000) مليون ريال ويرجع ذلك إلى الارتفاع الملحوظ في اسعار النفط في السوق العالمي، أما في عام 2008 فقد انخفضت صادراتها بشكل كبير حيث بلغت (121,070,100) مليون ريال، ويرجع بسبب هذا الانخفاض الى الطلب على النفط، اضافة إلى انخفاض مؤشر الانفتاح التجاري، بينما في عامي(2009 - 2010) ارتفعت قيمها حيث سجلت أعلى قيمة في 2010 حيث بلغت (981,866,000.0) مليون ريال، ويعود سبب هذا الارتفاع الى انعكاس زيادة انتاج النفط والانتعاش في اسعار النفط، وإضافة إلى ذلك نمو في القطاعات الغير النفطية، ولكن انخفضت صادراتها في للأعوام (2011 - 2014) ويرجع ذلك

سبب انخفاض اسعار النفط، نتيجة تراجع النمو في الطلب على النفط وبالإضافة الى زيادة المعروض منه، فقد عاد ارتفاع الصادرات بشكل متتالي (2015 - 2016 – 2017) ، حيث بلغت قيمها (817,538.980 ، 753,225,283 ، 899,975,030)، بسبب ارتفاع اسعار النفط، اما في عامي (2018 - 2019) فقد شهدت انخفاضا في صادراتها، بينما في سنة 2020 شهدت ارتفاعاً ضئيل حيث بلغت (685,679,944) مليون ريال، ولكن في سنة 2021 انخفضت صادراتها حيث بلغت (103،438،107) مليون ريال ، ويعود سبب هذا الانخفاض الى جائحة كورونا الذي اثرت في اقتصاد الدول مما أدى الى انخفاض الطلب على الصادرات بشكل كبير.

2- تحليل الاستيرادات السعودية

بالنسبة للاستيرادات فقد شهدت ارتفاع متواصل على التوالي للأعوام (2004- 2008) حيث بلغت (662.568.000- 233.814.000) مليون ريال وذلك بسبب أن الواردات تذهب للاستهلاك مباشره او بشكل مواد وسيط للصناعة، واضافة الى انخفاض الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات، مما ادى الى زيادة الواردات، ولكن انخفضت قيمتها في عام 2009 حيث بلغت (607,759,000) مليون ريال اما في السنوات التالية (2010-2014) فقد شهدت ارتفاع متواصل، ويرجع سبب هذا الارتفاع المتواصل الى استمرار تنفيذ اعمال البنية التحتية والنمو القوي للاستهلاك المحلي وتمثلت بالات واجهزة ومعدات كهربائية ومواد غذائية ومنتجات كيمياوية ومعدنية ومنسوجات وملابس ومعدات نقل وسلع اخرى، بينما سجل انخفاض بسيط في الأعوام (2015-2017) ويرجع ذلك إلى ضعف مرونة الواردات السعودية لطبيعة هيكلها الذي يظهر تبعية الاقتصاد السعودي للخارج بشكل كبير، ولكن شهد ارتفاع بسيط في عامي (2018 - 2019) على التوالي حيث سجل قيمها (785,960.226.1 - 821.028.176.8)، بينما في سنة 2020 انخفضت قيمتها(683,188,904)، وذلك بسبب انخفاض معظم القطاعات نتيجة اثر جائحة كورونا، لكن في عام 2021 ارتفعت قيمتها (798,80,9403) مليون ريال، ويرجع السبب الى استقرار الوضع الاقتصادي. **ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:**

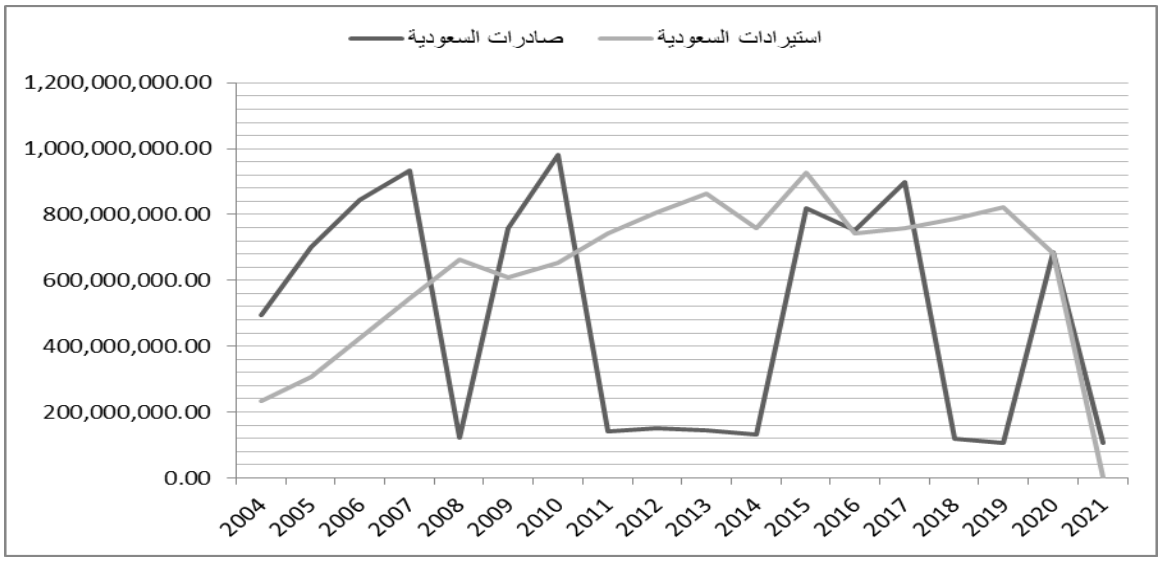

الشكل(1) المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(1).

ب- تحليل اجمالي الناتج المحلي للسعودية:

هو إجمالي قيمة السلع والخدمات المنتجة والمسوقة داخل حدود دولة ما خلال فترة زمنية معينة ثلاثة أشهر أو سنة)، يعكس هذا المؤشر الحالة الاقتصادية للدولة فزيادة الإنتاج في أي دولة تعكس تحسن الوضع الاقتصادي للدولة (Nermin: 2021, p. 7)، ويبين الجدول (1) في سنة 2004 سجل اعلى قيمة حيث بلغ(970,283,486) مليون ريال ، ويرجع ذلك إلى ارتفاع اسعار النفط، أما في عام 2005 فقد انخفض بشكل كبير حيث بلغ (123,077,134) مليون ريال، ولكن ارتفع بشكل بسيط من عام 2006 حتى وصل إلى عام 2008 ، وذلك يرجع الى انتعاش الوضع الاقتصادي وارتفاع اسعار النفط، بينما في عام 2009 انخفض قليلاً حيث بلغت(160,911,712)مليون ريال ، ثم عاود الارتفاع بشكل قليل من عام 2010 حتى وصل عام 2014، بينما تراجع في عام 2015 حيث بلغ(251,056,642) مليون ريال بسبب تراجع اسعار النفط ومن أي تباطؤ في تنفيذ جدول اعمال الاصلاحات المحلية وتصاعد الاضطرابات الاقليمية ، ثم شهد ارتفاع من عام 2016 حتى وصل إلى عام 2019، لكن في عام 2020 انخفض الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ (275,351,693) مليون ريال، نتيجة حدوث جائحة كورونا، اما في عام 2021 شهد نمو في الناتج المحلي الاجمالي فسجل (327.808543.4) مليون ريال ، بسبب استقرار الوضع الاقتصادي. **وسوف نوضح مما سبق من خلال الشكل التالي:**

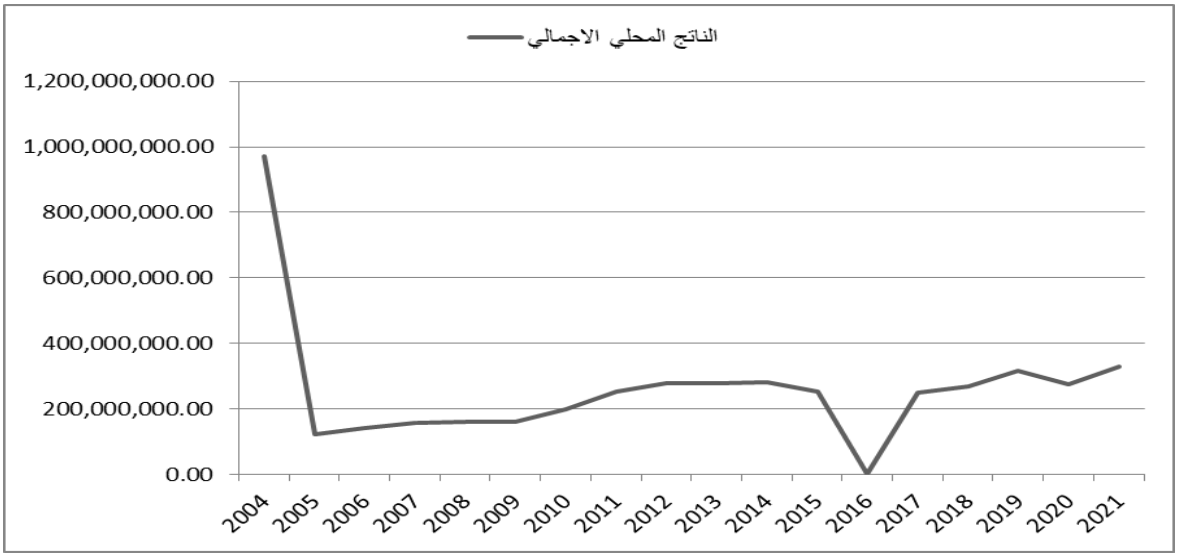

الشكل(2) - المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

ت- تحليل ميزان المدفوعات السعودية:

هو بيان توضع فيه المعاملات الاقتصادية في شكل حقوق وديون بين الاشخاص المقيمين في الدولة والاشخاص المقيمين في الدول الأخرى خلال مدة معينة تحدد في المعتاد بسنة(Nermin: previous source, p. 11)، من خلال الجدول (1) يوضح لنا أن في عامي 2004 و 2005 سجل تزايد في ميزان المدفوعات، وذلك نتيجة زيادة في نمو الإيرادات، ثم بدأ بالانخفاض بشكل قليل في عامي 2006 و 2007، بينما في عام 2009 انخفض بشكل كبير حيث بلغت (4.88%) ، وبعدها بدأت بالارتفاع تدريجياً في عامي 2010 وعام 2011، ولكن شهد انخفاض من عام 2012 وصولاً الى (2015 - 2016) حيث عانى عجزاً كبيرا في ميزان الدفوعات، ويرجع ذلك إلى ان لا زال هناك صافي كبير للتدفقات الخارجة في الحساب المالي، لانه يصعب تحديد بعض التدفقات سواء من حيث المنشأ او الواجهة، ثم بدأ بالارتفاع تدريجيا من سنة 2017 الى عام 2018، بينما في عام 2019 بدأ في الانخفاض حتى وصل عام 2020 سجل عجز في ميزان المدفوعات، نتيجة دخول جائحة كورونا، ثم بدأ في عام 2021 بالارتفاع حيث بلغ(5.07%) ، ويرجع ذلك إلى الاستقرار الاقتصادي.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل(3) - المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

ث – تحليل معدل البطالة في السعودية :

وهي مشكلة اقتصادية اجتماعية مرضية وتتجلى في مطاردة عدد كبير من الراغبين في العمل وراء عدد قليل من فرص التشغيل المتاحة أو زيادة عدد العاملين المتوفرين عن فرص العمل المتاحة ، وتمثل اليوم إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (Mahmoud, previous source, p 18) ، من خلال الجدول (1) يوضح لنا أن نسبة البطالة بدأت بالانخفاض من عام 2004 ثم ارتفعت بالتدريج وصولا الى عام 2008، وذلك لعدم قدرة الدولة على عدم توظيف العاملين، ولكن في سنة 2009 وصلا الى سنة 2017 حيث انخفضت نسبتها بشكل كبير، ويرجع ذلك إلى توظيف المزيد من السعوديين، مع دعم القطاع الخاص وزيادة الاتفاق الحكومي، ثم بدأت بالارتفاع تدريجيا من عام 2018 حتى عام 2020 حيث ارتفعت نسبتها وبلغت(7.45%) ، وذلك بسبب جائحة كورونا، اما في عام 2021 فقد انخفضت نسبة البطالة، ويرجع ذلك إلى تحسن الوضع الاقتصادي.

ج- تحليل معدل التضخم الاقتصادي في السعودية:

وهو الوضع الذي يشهد فيه الاقتصاد ارتفاعا مستمرا في المستوى العام الأسعار السلع والخدمات التي تهم شريحة كبيرة من المواطنين، كما يؤثر ارتفاع المستوى العام للأسعار على القوة الشرائية للمستهلكين، وكذلك يؤثر على قرارات الاستثمار، وتعكس ظاهرة التضخم بشكل عام خللاً أو ضغطاً في الاقتصاد، مما قد يعكس ارتفاع مستوى النقود، كما قد يعكس الضغوط على قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية التي تتعرض لها، مما يؤدي إلى ارتفاع كبير في أسعار السلع المستوردة(www.elsevier.com/locate/aebj) ، يتبين لنا من خلال تحليل بيانات الجدول (1) أن

معدلات التضخم في السعودية من عام 2004 الى عام 2006 فقد كانت ضمن الحدود المسموح بها، بينما في عامي (2007 - 2008) بدأت بالارتفاع حيث بلغت على التوالي (4.16%- 9.87%)، ويعود هذا التضخم بشكل رئيسي إلى ارتفاع الإيجارات وأسعار المواد الغذائية، ولكن اتخذت الحكومة تدابير مختلفة للحد من آثار ارتفاع الأسعار من خلال زيادة مخصصات الاسكان في القطاع العام، وأجور الضمان الاجتماعي، وتقديم المساعدات المالية، ثم بعد ذلك بدأ بالانخفاض من عام 2009 وصولا إلى عام 2011 فقد كانت معدل التضخم شبه مستقر حيث يبلغ (5.05%-5.33 %-5.82%)، ثم عاود بعد ذلك بالانخفاض من(2012 – 2017) حيث اصبحت قيمتها سالبة، ويرجع ذلك إلى تطبيق الضريبة الانتقائية، وهذا يعني أن اقتصاد السعودية اصبح في حالة من الكساد، ولكن ارتفع معدل التضخم في عام 2018 حيث بلغ (2.45%) ، وذلك بسبب تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وإضافة الى ذلك ساهم في ارتفاع اصلاح اسعار الطاقة ورسوم العمالة الوافدة واسعار الوقود، ثم انخفض معدل التضخم في عام 2019 وبلغ (0.09%)، ويرجع ذلك إلى انخفاض اثر ضريبة القيمة المضافة، وكذلك انخفاض في الايجارات، ولكن في (2020 و 2021) فقد ارتفع وبلغ (3.44 3.06)، بسبب ارتفاع اسعار الوقود. **وسوف نوضح ذلك من خلال الشكل التالي:**

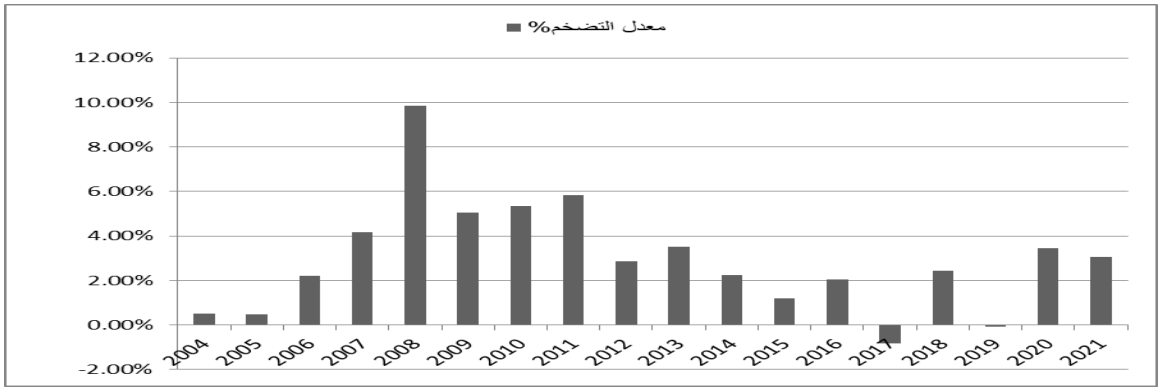

الشكل(4) - المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

جدول (1) تحليل التجارة الخارجية البينية للسعودية وبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للمدة (2004-2021) الوحدة(مليون ريال)

السنة	1	2	3	4	5	6
	صادرات السعودية مليون ريال	استيرادات السعودية مليون ريال	الناتج المحلي الاجمالي مليون ريال	ميزان المدفوعات % مليون ريال	البطالة % مليون ريال	التضخم % مليون ريال
2004	494,702,000	233,814,000	970,283,486	%20.82	%5.82	%0.51
2005	702,164,000	306,503,000	123,077,134	%27.39	6.05%	%0.47
2006	844,522,000	425,503,000	141,149,100	%26.24	%6.25	%2.2
2007	934,321,000	544,434,000	155,882,727	%22.43	%5.38	%4.16

%9.87	%5.55	%25.45	160,911,712	662,568,000	121,070,100	**2008**
%5.05	%5.38	%4.88	160,911,712	607,759,000	757,711,000	**2009**
%5.33	%5.55	%12.63	198,077,736	653,261,000	981,866,000	**2010**
%5.82	%5.77	%23.43	253,737,966	742,913,326	141,084,100	**2011**
%2.86	%5.52	%22.2	278,193,744	807,022,638	149,782,350	**2012**
%3.53	%5.6	%17.96	278,193,744	862,128,230	145,366,477	**2013**
%2.23	%5.72	%9.62	282,699,203	757,408,875	132,953,036	**2014**
%1.2	%5.6	% (8.47)	251,056,642	927,402,196	817,538,980	**2015**
%2.06	%5.6	% (3.57)	865.121.769	742,913,326	753,225,283	**2016**
% (0.83)	%5.89	%1.46	249,749,954	757,408,875	899,975,030	**2017**
%2.45	%6.03	%8.5	268,123,010	785,960,227	118,093,718	**2018**
%(0.09)	%5.64	%4.55	317,468,921	821,028,177	107,197,471	**2019**
%3.44	%7.45	% (3.1)	275,351,693	683,188,905	685,679,944	**2020**
%3.06	%56.69	%5.07	327,808,543	798,80,9403	107,438,103	**2021**

-Source: Prepared by the researcher based on the following sources: - Ministry of Planning, Central Bureau of Statistics, Foreign Trade Statistics, for different years 2004-2020.

- النسب داخل الاقواس سالبة.

6- الاستنتاجات والتوصيات

6-1 الاستنتاجات

1- نلاحظ انخفاض صادرات المملكة السعودية عام (2008) فقد انخفضت صادراتها بشكل كبير حيث بلغت (121,070,100) مليون ريال، ويرجع بسبب هذا الانخفاض الى الطلب على النفط، اضافة إلى انخفاض مؤشر الانفتاح التجاري للخارج.

2- انخفاض الواردات السعودية في الأعوام التالية (2015-2017) ، ويرجع سبب ذلك إلى ضعف مرونة الواردات السعودية لطبيعة هيكلها الذي يظهر تبعية الاقتصاد السعودي للخارج بشكل كبير.

3- فقد انخفض الناتج المحلي الاجمالي GDP في السعودية عام (2015) حيث بلغ(251,056,642) مليون ريال حيث كان سبب هذا التراجع الى انخفاض اسعار النفط وكذلك تباطؤ في تنفيذ جدول اعمال الاصلاحات المحلية وتصاعد الاضطرابات الاقليمية .

4- نلاحظ انخفاض معدلات التضخم في السعودية للأعوام التالية (2012 - 2017) حيث اصبحت قيمتها سالبة، ويرجع ذلك إلى تطبيق الضريبة الانتقائية، وهذا يعني أن اقتصاد السعودية اصبح في حالة من الكساد خلال هذه المدة.

6-2 التوصيات

1- ضرورة الاهتمام بزيادة انتاج النفط وكذلك تطوير القطاعات الغير نفطية لغرض زيادة الانتاج بشكل كبير مما يؤدي الى زيادة الصادرات للخارج وانتعاش الاقتصاد الوطني للمملكة السعودية.

2- التنسيق بين دول الجوار والمملكة العربية السعودية في المجالات المتعلقة بالتجارة الخارجية مثل الإنتاج والسياسات الاقتصادية والتخصص في إنتاج منتجات معينة حسب الميزة النسبية في إنتاجها وكذلك تقسيم العمل بين الدول وتقليل الكثافة المنافسة في أسواق الدول المجاورة لها.

3- تسهيل حركة التجارة الخارجية بين دول الجوار والمملكة العربية السعودية وخاصة النقل البري والبحري والاتصالات.

4- توفير المعلومات والشفافية حول التعامل أو التبادل التجاري بين الدول فيما يتعلق بكافة الإجراءات الإدارية والسياسات الاقتصادية المختلفة التي تشكل عنصراً أساسياً في تسهيل التبادل التجاري وإعطاء القطاع الخاص الفرصة لتطوير هذه التجارة بشكل أساسي.

مصادر

اولاً- المصادر العربية

1-Ghazi Saleh Al-Ta'i, International Economics, Dar Al-Kutub for Publishing and Distribution, 1st edition, Iraq, 1999.

2- Jamil Muhammad Khaled, Fundamentals of International Economics, Al-Academies for Publishing and Distribution, 1st edition, Amman, 2014.

3-Mohamed Ahmed Al-Douri, Foreign Trade, Shamoua Al-Thaqafa Publishing House, Seventh of April University, Al-Zawiya, Faculty of Economics, Department of Economics, 1st edition, 2007.

4- Karim Mahdi Al-Hasnawi, Principles of Economics, Legal Publishing Library, 1st edition, Baghdad, 1990.

5- Ben Harko Ghania, International Trade, Abdelhamid Mehri University of Constantine, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Department of Economic Sciences, 1st edition, 2018.

6-Ahmed Al-Shazly and others, Intra-Arab Trade: Reality, Challenges, and Future Prospects, Economic Studies, Arab Monetary Fund, 1st edition.

7- Muhammad Mahmoud Al-Imam and others, The Arab Free Trade Area: Challenges and Necessities -20227 .for Verification, Arab Unity Studies Center for Distribution and Publishing, 1st edition, Lebanon, 2005.

ثانياً- الرسائل و الأطاريح

1-Hassani Omar, The reality of the prospects for Algerian trade exchange with the countries of the Greater Arab Free Trade Area in light of the global financial crisis, a doctoral thesis, Faculty of Economic and Commercial Sciences, Abdelhamid Badis University, 2021.

2-Sabriya Nagaq, The role of intra-Arab trade in achieving Arab economic integration, an analytical study during the period 2010-2017, Master's thesis in Commercial Sciences, Faculty of Economic and Commercial Sciences, Mohamed Khudair University of Biskra, 2018.

3- Doha Salma, The impact of exchange rate fluctuations on the trade balance, a case study of Algeria, doctoral dissertation in commercial sciences, Algeria, 2014.

4- Zarari Samiha, Intra-Arab Trade as a Mechanism to Activate Arab Economic Integration, a memorandum submitted as part of the requirements for obtaining a Master's degree in Economic Sciences, Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences, Mohamed Khudair University, Biskra, Algeria, 2018.

ثالثاً- البحوث والمجلات

1- Abdul Razzaq Hamad Hussein, intra-trade and its role in promoting Arab economic integration, College of Administration and Economics, Tikrit University, Kirkuk University Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume (1) Issue (1), 2011.

ثالثاً- الانترنيت

1- www.elsevier.com/locate/aebj

2-www.mofa.gov.sa/ar/ksa/pages/default.aspx

3- Ministry of Planning, Central Bureau of Statistics, Foreign Trade Statistics, for various years 2004-2020.